

إدارة المعرفة وعلاقتها بتطوير الخطط والبرامج التعليمية في الجامعات السعودية: نموذج مقترح

أ.د. محمد بن عبد الله المنيع
أستاذ الإدارة التربوية في جامعة الملك سعود
eduuct@gmail.com

الكلمات المفتاحية : إدارة المعرفة - الخطط الأكاديمية - البرامج التعليمية - تطوير الخطط - الجامعات السعودية

مستخلص:

تعد الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية في الجامعات العمود الفقري لنقل المعرفة وتوليدها ونشرها، ودون تطويرها لا يمكن تطوير المعرفة، ولأن المعلومات وإدارتها أصبحت عنصرًا أساسيًا في إدارة المعرفة، فإنه توجد عدة مصادر للمعلومات في مؤسسات التعليم العالي وهي التي تكون الأساس للمعرفة، والبرامج التعليمية التي تثري المعرفة يجب أن يشملها التطوير لكي تلبي احتياجات القطاع العام والخاص.

وقد أنشأت الجامعات السعودية إدارات للمعرفة من أجل نقل المعرفة وتوليدها مثل كراسي البحث العلمي، ومراكز التميز البحثي، والتوأمة مع الجامعات وغيرها من أجل تطوير المعرفة، ولكن الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية المعنية بالمعرفة تعاني من بطء في التحديث والتطوير لسنوات عديدة. ومن خلال استعراض بعض نماذج إدارة المعرفة والدراسات السابقة، ومن خلال المعلومات المتوافرة عن الجهات المعنية بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية، فقد اتضح عدم وجود ربط مباشر بين تلك الإدارات وبين الخطط والبرامج التعليمية، ولذلك هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج لإدارة المعرفة يشمل إضافة الخطط والبرامج التعليمية إلى تلك الإدارات لتطوير المعرفة وتحقيق التبادل المعرفي بين جميع منابع المعرفة وتطويرها.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها:

١. أن الجامعات السعودية ركزت على إدارة المعرفة الخارجية مثل مراكز التميز البحثي، واستقطاب الأساتذة والباحثين المتميزين، وبرنامج التوأمة العالمية، وكراسي البحث العلمي، والخدمات القائمة على المعرفة، وحاضنات الأعمال، وغيرها، وبالرغم من أهميتها إلا أن الجامعات السعودية لم تركز على مواطن المعرفة الداخلية المتمثلة في الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية.
٢. أن هناك فجوة بين إدارات المعرفة في الجامعات السعودية والخطط والبرامج التعليمية في تلك الجامعات، ولذلك اقترح نموذج لسد تلك الفجوة، بواسطة دمج الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية في الإدارات الحالية للمعرفة.
٣. أن ما تم من جهود كبيرة في تحقيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية لم يمس حتى الآن التطوير الداخلي لمحتويات المقررات والتخصصات، فقد تكون البرامج والكليات معتمدة أكاديمياً، ولكن مخرجاتها قد تسهم في زيادة نسبة بطالة الخريجين في المجتمع.

ومن أبرز توصيات الدراسة تطبيق النموذج المقترح، وقد روعي أن يكون سهلاً ومرناً وقابلاً للتنفيذ دون إضافة أعباء أو تكاليف مالية عالية.

مقدمة:

لقد أصبحت المعلومات وإدارتها عنصراً أساساً في إدارة المعرفة، فإدارة المعلومات تتعامل مع الأشياء (البيانات أو المعلومات)، أما إدارة المعرفة فتتعامل مع البشر. ومن هنا فقد برز اقتصاد المعرفة ليكون اقتصاداً جديداً يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدامها واستهلاكها، ومن أهم ملامحها التجارة الإلكترونية التي تتم عن طريق الإنترنت، فقد زاد نمو معدل الإنتاجية بشكل مرتفع بفضل التكنولوجيات وتقنية الاتصالات الحديثة.

ومن التحديات التي تواجه الإدارة الجامعية الحاجة إلى التطوير المستمر للبرامج الجامعية لمواجهة التغييرات المتسارعة، والانتقال من الأنظمة الإدارية التي تعتمد على الثبات والاستقرار ومقاومة التغيير إلى أنظمة قابلة للتغيير والتجديد (الحربي، ١٤٣٠هـ).

كما أن التطورات التقنية قد شكلت نمط التعليم وأساليب التدريس في مختلف الجامعات في العالم، ولكن الخطط الأكاديمية والبرامج الدراسية ما زالت تحتاج إلى جهد كبير، وتقع على مخططي برامج التعليم العالي وتخصصاته الجامعية مسؤولية كبيرة لتقليص الأعداد في بعض التخصصات، وزيادة في تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات التنمية وتوجيه الطلبة إلى الأقسام العلمية والفنية والمهنية لسد الثغرة في هذا المجال (المنيع، ١٩٨٨م، ص ٤٥٣). كما ركزت أهداف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على المعرفة في مجالات: البحث العلمي، والتأليف والإنتاج العلمي، وترجمة العلوم، والفنون النافعة، والقيام بالدراسات والخدمات التدريسية.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الخطط والبرامج التعليمية لكونها حاضنة للمعرفة، ومدى ارتباطها بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية التي تسعى إلى تحويل الاقتصاد السعودي المعتمد على موارد الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

مشكلة الدراسة :

تعاني الجامعات في كثير من البلدان العربية من قصور في تطوير الخطط الأكاديمية في الكليات الجامعية، حيث تبقى سنوات عديدة دون تطوير وتغيير من حيث أسماء المقررات الدراسية ومحتواها وطرق تدريسها والمهارات المكتسبة من كل مقرر دراسي، وضعف في قياس مدى ملاءمتها للمتطلبات المحلية والمعايير العالمية، وقد حدث ذلك في غياب رؤية واضحة ومتكاملة لأهداف التعليم ومقتضياته في عالم متغير، فسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مضى عليها أكثر من أربعين سنة ولم يتم تحديثها بعد التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات. كما أن الجامعات التي أنشئت حديثاً تكاد تكون مستنسخة من الجامعات القديمة التي تعاني من مشكلات كثيرة من حيث جودة التعليم ونوعيته.

كما أن الخلل أصبح واضحاً في نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية المتمثل في عدم توزيع الطلبة بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، وعدم تطوير المناهج الدراسية حسب حاجة السوق، وعدم تعاون جهات تخطيط القوى العاملة على الوجه المطلوب (المنيع، ١٩٩٩م، ص ٦٩).

ومع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والعالمي، واستخدام التقنيات الحديثة المتطورة، وتقلص الفرص الوظيفية في القطاع الحكومي، وزيادة دور وإسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فقد نتج عن ذلك بطالة الخريجين لعدم توافر المهارات المطلوبة التي تحتاجها سوق العمل، مما أوجد اختلالاً في الجامعات السعودية، جعلها تواجه تحديات في إدارة المعرفة وخصوصاً فيما يتعلق بالخطط الأكاديمية ومحتويات المقررات الدراسية، ويرجع ذلك إلى "البطء في تطوير وتغيير الخطط والبرامج الأكاديمية في كليات الجامعة،

وإن حدث تغيير في الخطط الدراسية فإنه غالباً ما يكون في الشكل أكثر منه في المضمون. ولا تشارك سوق العمل في اتخاذ القرار حول الخطط الدراسية المقترحة (المنيع، ١٩٩٩م، ص ٦٥)، مما جعل معظم الجامعات السعودية في تحدٍ كبير في الإسهام في تحويل الاقتصاد في المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد قائم على المعرفة. ولذلك فإن مشكلة البحث تسعى إلى الكشف عن مدى ارتباط الخطط والبرامج التعليمية في الجهات المعنية بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية للوصول إلى نموذج مقترح لتطوير تلك الخطط والبرامج.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على واقع إدارة المعرفة في الجامعات السعودية.
٢. التعرف على علاقة الخطط والبرامج الدراسية باحتياجات سوق العمل.
٣. اقتراح نموذج لإدارة عمليات المعرفة في الجامعات السعودية يشمل الخطط والبرامج التعليمية.

مصطلحات الدراسة :

تحتوي الدراسة على عدد من المصطلحات وهي:

١. إدارة المعرفة :

هي علم حديث الظهور كنموذج عملي يحتوي على المعرفة في هيكلية منظمة ما، تضم هذه المعرفة كثيراً من التوجهات المرتبطة بالمنظمة التي لها علاقة بخط سير العمل وإدارة المعلومات بالمنظمة وبالأشخاص وبالتكنولوجيا في تلك المنظمة (Elias & Hassan, 2002).

ويقصد بإدارة المعرفة في هذه الدراسة أنها جهة تهتم بتطوير المعرفة الظاهرة والمعرفة الضمنية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمراكز البحث العلمي والهيئات العالمية

وبالخطط والبرامج التعليمية في الجامعة؛ من أجل نقل المعرفة واستخدامها وتوليدها لربط أعضاء هيئة التدريس ومخرجات الجامعة باقتصاد المعرفة.

٢. المعرفة الضمنية :

هي المعرفة الموجودة في عقول الأفراد المكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة. وغالباً ما تكون ذات طابع شخصي، مما يصعب الحصول عليها، على الرغم من قيمتها البالغة، لكونها موجودة داخل عقل صاحب المعرفة.

ويقصد بها في هذه الدراسة المعرفة الموجودة في عقول أعضاء هيئة التدريس والخبراء في الجامعة وخارجها، ويمكن الحصول عليها من خلال النقاش المباشر داخل القاعات الدراسية أو من خلال الاجتماعات داخل الأقسام الأكاديمية والمجالس العلمية.

٣. المعرفة الظاهرة (الصريحة) :

هي الخبرات والتجارب المحفوظة في الكتب والوثائق أو أية وسيلة أخرى، سواء أكانت مطبوعة أو إلكترونية. وهذا النوع من المعرفة من السهل الحصول عليه ونشره والاستفادة منها.

ويقصد بها في هذا الدراسة جميع المعلومات الموجودة في الخطط والبرامج التعليمية في الجامعات السعودية، بالإضافة إلى المعرفة الظاهرة في التعاملات المكتوبة والتعاملات الإلكترونية وجميع أدوات المعرفة المساندة للعملية التعليمية.

٤. الخطط والبرامج التعليمية :

يقصد بالخطط والبرامج التعليمية جميع الخطط الأكاديمية الطبية والعلمية والإنسانية في المراحل الجامعية والدراسات العليا وأي برامج تطوير مهني لأعضاء هيئة التدريس أو برامج للجهات المستفيدة من خارج الجامعات.

٥. نموذج مقترح :

يقصد بالنموذج المقترح ذلك التصور الذي يهدف إلى تكامل عمليات المعرفة، بحيث تشمل المعرفة الظاهرة الموثقة في الكتب والخطط والبرامج والمعرفة الضمنية الموجودة في عقول أعضاء هيئة التدريس والخبراء. مع التركيز في هذا النموذج على ربط الخطط والبرامج التعليمية في الجامعة بإدارة بالجهات المعنية بإدارة المعرفة في الجامعة.

مفهوم إدارة المعرفة :

تعد إدارة المعرفة من أحدث المفاهيم الإدارية، وقد شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً من جانب قطاع الأعمال، ولكن يوجد تباين في تعريف إدارة المعرفة بتباين مداخل المفهوم، وكذلك بتباين تخصصات وخلفيات الباحثين والكتاب في مجال هذا المفهوم. كما يرجع هذا التباين إلى اتساع ميدان المفهوم وديناميكيته أو التغييرات السريعة التي تدخل عليه. ومن أهم تعريفات إدارة المعرفة ما يلي: (86، 1977، P Alavi & Liedner).

١. عملية إدارية لها مدخلات ومخرجات وتعمل في إطار بيئة خارجية معينة تؤثر عليها وعلى تفاعلاتها، وتنقسم إلى خطوات متعددة متتالية ومتشابكة (مثل خلق وجمع وتخزين وتوزيع المعرفة واستخدامها)، والهدف منها هو مشاركة المعرفة في أكفاً صورة، للحصول على أكبر قيمة للمنظمة.

٢. ناتج التفاعل بين الفرد والمنظمة من ناحية، والتكامل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية من ناحية أخرى.

٣. العمليات التي تساعد المنظمات على توليد والحصول على المعلومات واختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها، وتحويل المعلومات المهمة والخبرات التي تعد ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ

- القرارات وحل المشكلات والتخطيط الإستراتيجي.
٤. العملية المنظمة للبحث والاختيار والتنظيم وعرض المعلومات بطريقة تحسن فهم العاملين والاستخدام الأمثل لموجودات منظمات الأعمال.
٥. عملية تجميع وابتكار المعرفة بكفاءة وإدارة قاعدة المعرفة، وتسهيل المشاركة فيها، من أجل تطبيقها بفاعلية في المنظمة.

مبررات الاهتمام بالمعرفة :

من الطبيعي أن تهتم الجامعات بالمعرفة لما لها من دور أساس في تطوير المجتمعات، وإدارة الجامعة وما يتوافر لديها من خدمات مساندة ما هي إلا من أجل إدارة المعرفة بما يحقق تطلعات المجتمع من أجل تنمية مستدامة.

وهناك ثلاثة عوامل أساسية للاهتمام بإدارة المعرفة (Swanstrom , 2002) وهي:

١. أن التقدم السريع الذي حصل في الموارد المعرفية جعل من عملية المشاركة بالمعرفة أكثر سهولة وسرعة، إضافة إلى ربط الأفراد بشبكات اتصالات كان الغرض منها اكتساب المعرفة والمشاركة فيها.
٢. أن التحول الاقتصادي للدول من الموارد الطبيعية إلى الموارد المعرفية -ومنها رأس المال المعرفي- الذكائي- أدى إلى توجه تلك الدول إلى تقييم الموارد المعرفية وكيفية توظيفها واستخدامها استخداماً أمثل.

٣. أن الاهتمام المتزايد بالموارد المعرفية يبين مدى سعي الدول إلى إيجاد بيئة ونظام يبحثان عن المعرفة الجديدة وتوظيفها في المكان والزمان الصحيحين.

أهمية المعرفة في الجامعات :

اكتسبت المعرفة في مجال مؤسسات التعليم العالي أهمية واضحة في نجاح تلك المؤسسات، وفي إسهامها

في تحويلها إلى الاقتصاد المعرفي. وقد تعاظم دورها بعد أن أدرك أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساساً على الموجودات الفكرية، وتحديدًا على الأصول المعرفية والاستثمار فيها، بما يعزز من الإبداع المستمر (معاينة، ٢٠٠٨م، ص ٩٩)

فقد تغيرت طبيعة الاقتصاد في عصر العولمة ليصبح اقتصاداً معرفياً، فصناعات المعرفة والإبداع تستهدف إثراء عقل الإنسان وتنويره وتطويره، وزيادة كفاءة العمل. وبالتالي أصبح رأس مال مؤسسات التعليم العالي كامناً فيما يتوافر لديها من معرفة يمكن أن يمتلكها الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية وإداريوها. وبالتالي، فإن جودة مؤسسات التعليم العالي تتحدد بقدرتها على إنتاج المعرفة واستخدامها بفعالية، وليس بإحصاء عدد الخريجين. وهذا تحدٍ كبير أمام الجودة في عصر العولمة. (نصار، ٢٠٠٥م)

وتأتي أهمية إدارة المعرفة (P. 84 Barnes, 2002) فيما يلي:

١. تيسير العمليات وخفض التكاليف عن طريق التخلص من الإجراءات المطولة أو غير الضرورية، كما تعمل على تحسين خدمات العملاء، عن طريق تخفيض الزمن المستغرق في تقديم الخدمات المطلوبة.
٢. زيادة العائد المادي، عن طريق تسويق المنتجات والخدمات بفاعلية أكثر، بتطبيق المعرفة المتاحة واستخدامها في التحسين المستمر، وابتكار منتجات وخدمات جديدة.
٣. تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار بحرية. فإدارة المعرفة أداة لتحفيز المنظمات على تشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية، لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.

٤. تنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.

٥. تعزيز قدرة المنظمة على الاحتفاظ بالأداء المنظم المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.

٦. تحديد المعرفة المطلوبة وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة فيها وتطبيقها وتقييمها.

٧. أنها أداة لاستثمار رأس المال الفكري للمنظمة، من خلال جعل الوصول إلى المعرفة المتولدة عنها بالنسبة للأشخاص الآخرين المحتاجين إليها عملية سهلة وممكنة.

٨. تحفيز المنظمات على تجديد ذاتها ومواجهة التغييرات البيئية غير المستقرة.

٩. إتاحة الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر إسهامها في تمكين هذه المنظمات من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

١٠. دعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة وغير الملموسة، بتوفير إطار عمل لتعزيز المعرفة التنظيمية.

ولذلك فإنه لم يعد خفياً على الباحثين والقيادات التعليمية أهمية إدارة المعرفة، ودورها في تطوير العملية التعليمية والارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق أهدافه بعوائد أفضل وتكاليف أقل، بل إن الالتزام بتطبيق مبادئ إدارة المعرفة غداً من ضروريات البقاء لمؤسسات التعليم العالي كياناً وسمعة، في وقت لم يعد فيه عدد الخريجين وجه مقياس الكفاءة ومعياري الأداء. (معاينة، ٢٠٠٨م، ص ٩٩).

علاقة الخطط والبرامج التعليمية بسوق العمل في المملكة العربية السعودية:

يشير الوضع الحالي لاقتصاد المملكة العربية السعودية

بأنه يواجه أزمة حقيقية في منظور المستقبل القريب "لوجود فجوة بين ما تقدمه الجامعات من تخصصات وبرامج وبين احتياجات سوق العمل، وحيث إن القطاع الخاص سوف يكون الموظف الرئيس لمخرجات التعليم، فإنه لا بد من دراسة احتياجات سوق العمل ومتطلباته. (المنيع، ص ٧٩).

فالتمية الاقتصادية تتوقف بدرجة كبيرة على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث، وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغير الاقتصادي والتقني. وإن القصور في تطوير الخطط التعليمية ومحتوى المقررات الدراسية وطرق تدريسها يحول دون تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. فالتعليم العالي يعاني من مشكلات منها ما يتعلق بأهداف التعليم الجامعي كالتعليم والتدريب والبحث العلمي، ومنها ما يتعلق بالمدخلات والمخرجات كالبطالة وعدم تطابق هذه المخرجات مع سوق العمل، وهناك مشكلات أخرى تتعلق بطرق التعليم وأساليبه ومحتوى التخصصات والبرامج التعليمية، وأخرى تتعلق بعدم مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية، وغيرها كثير. (معاينة، ص ١٠٠).

إن سوق العمل لا تحتاج إلى خريجين متلقين للمعلومات، فطرق التدريس في الجامعات يجب أن تتحول من تزويد الطلبة بالمعلومات إلى ورش عمل تمكن الطلبة من القدرة على التفكير والإبداع وحل المشكلات، بحيث تكون لديهم مهارات العمل ضمن فريق، وتتوافر لديهم مهارات التعامل مع التقنيات، التي هي متطلبات العمل الأساسية في مجتمع المعرفة، ويتضح ذلك في المقارنة بالتعليم التقليدي ومتطلبات العمل.

جدول : مقارنة بين متطلبات العمل التقليدي ومتطلبات العمل
في مجتمع المعرفة (البلاوي، وعبدالعظيم، ١٤٢٦هـ، ص ١٩٠)

وجه المقارنة	التعليم التقليدي	موقع العمل
المتطلبات	الحقائق	حل المشكلات
	المجهودات الشخصية	مهارات الفريق
	اجتياز الامتحان	تعلم كيف تتعلم
	تحقيق النجاح	التحسين المستمر
	استقبال المعلومات	التفاعل والمعلومات الإجرائية

ومن مؤشرات سوق العمل السعودية وعلاقتها بمخرجات التعليم كما يلي:

١. تعتمد المملكة العربية السعودية في الحصول على معظم مواردها المالية على ما تنتجه من النفط المستخرج من باطن الأرض، وهو مصدر قابل للنضوب والاستبدال في ظل التطورات التقنية العالمية المتسارعة. فتمويل التعليم والصحة والمؤسسات الاجتماعية والمشاريع الأخرى يعتمد على ما تحصل عليه المملكة من صادرات النفط. فالتنمية في المملكة لا تعتمد على المعرفة وعلى ما لدى البشر من خبرات معرفية وإنما تعتمد على الموارد الطبيعية، فالتنمية تتطور بارتفاع أسعار النفط وتكتمش بانخفاض أسعاره. أي أن التنمية في المملكة العربية السعودية تعتمد على العرض والطلب على النفط في الأسواق العالمية، وأي اقتصاد في العالم يعتمد على الموارد الطبيعية فقط سيواجه أزمة حقيقية في عالم تعتمد اقتصادياته على المعرفة.

٢. توجد بطالة لخريجي مؤسسات التعليم العام والعالي في مجتمع يستقدم العمالة من الخارج في

أعمال القطاع الخاص، بسبب أن مخرجات التعليم ليس لديها المهارات التي تحتاجها سوق العمل، وقد يرجع ذلك إلى الجمود والبطء في تطوير الخطط الأكاديمية والمقررات الدراسية ومحتوياتها وطرق التدريس، التي تؤدي إلى تخرج خريجين متلقين للمعلومات دون إبداع أو ابتكار في العملية التعليمية، مما ينتج عن ذلك قصور في اكتساب للمعرفة المطلوبة.

٣. بالرغم من إن التنمية في أي بلد من بلدان العالم تعتمد على التوازن بين التعليم الفني والمهني والتعليم الجامعي، إلا أن نسبة التعليم الفني والتقني في المملكة تمثل أقل نسبة في العالم حسب المعايير العالمية، كما أن تخلي المؤسسة العامة للتدريب الفني والتقني عن التعليم التجاري والصناعي العام، قد ترتب عليه زيادة في خلل التنمية في المملكة العربية السعودية.

٤. أن التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الجديدة يعد خطوة طموحة لتوسيع نطاق التعليم لتلبية الحاجات الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة، ولكن معظم مخرجاتها سوف تكون إضافة لبطالة

الخريجين، ما لم يحدث تغيير جذري في الخطط التعليمية والمقررات الدراسية لتواكب متطلبات سوق العمل المحلية، وتسهم في تحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد قائم على مواد الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

٥. بالرغم من أن المعلومات مورد أساسي في أي نشاط بشري، فإن الاقتصاد السعودي لم يعتمد عليها في موارده المالية بشكل ملحوظ حتى الآن.

٦. أن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية سوف يكون الموظف الرئيس لمخرجات مؤسسات التعليم العالي، ولا يمكن لهذا القطاع توظيف هذه المخرجات، ما لم تتوافر لديها المهارات المطلوبة.

٧. أن الطلب على العمالة الوافدة في ازدياد، في الوقت الذي تزداد فيه نسبة بطالة الخريجين والخريجات في مختلف التخصصات.

نماذج من إدارة المعرفة في بعض الجامعات الأجنبية:

أشارت دراسة (بيتريديس و نودين) (Petrides & Nodine, 2003) إلى أن هناك توافقاً في الآراء على نطاق واسع على أن إدارة المعرفة تساعد المعلمين في اتخاذ القرارات بفاعلية في بيئة العمل وتحسين البرنامج الأكاديمي، والأهم من ذلك تحسين نتائج الطلاب. ويؤكد الصاوي (١٤٢٧هـ) أن الجامعات بشكل عام هي أحوج المنظمات إلى تطبيق إدارة المعرفة بشكل كامل ومكثف في إدارتها وخدماتها، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها: الأعداد الكبيرة من المنتسبين إليها، وتشعب ارتباطاتهم، وحاجاتهم إلى اتصالات سريعة بينهم، وتنوع الأنشطة الجامعية وترباطها، وكثرة وتنوع وترباط الجهات التي تتطلب متابعة دقيقة وسريعة، وتوحيد أسلوب العمل الإداري داخل الجامعة، والحد من ازدواجية وجود قاعدة بيانات مركزية يمكن

للأشخاص المخولين من الوصول إلى أجزاء منها وفق احتياجات الجامعة. ولهذا يعد تطبيق إدارة المعرفة في مجال الإدارة الجامعية أساساً رئيساً لدعم وتقديم هذه الإدارة، وتحسين الإنتاجية الأكاديمية وخفض التكاليف.

لقد أنشأت جامعة (مينيسوتا دولوث) (University of Minnesota Duluth) مركزاً متخصصاً لإدارة المعرفة يقع في وسط الحرم الجامعي، ويقدم هذا المركز عدداً من الخدمات للطلاب والموظفين وغيرهم في الحصول على الخدمات والموارد على نحو فعال لتوثيق وإدارة السجلات التعليمية والمهنية، وتتمثل رؤية هذا المركز في الالتزام بالتغيير المستمر والتقييم والتطوير لأدوات التقنية المتعلقة في إدارة السجلات التعليمية والمهنية، ويحتوي هذا المركز على مختبر يحتوي على عديد من الوسائل التقنية كالحاسب الآلي والتلفزيون وأجهزة العرض والفيديو وغيرها، ويقدم عدداً من الخدمات كمسح الوثائق وتحرير الفيديو وغيرها. (www.d.umn.edu/kmc).

كما أن واقع تطبيق إدارة المعرفة في جامعة الوسائط المتعددة (Multimedia University) يتكون من نخبة من أعضاء هيئة التدريس يشرفون على موقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) لإدارة المعرفة تم تدشينه في عام ٢٠٠٢م، ويحتوي هذا الموقع على مقدمة عامة لإدارة المعرفة، ووصلات لتقنيات إدارة المعرفة وأفضل الممارسات الصناعية، والكتب والمقالات والمؤتمرات المتعلقة بإدارة المعرفة، كما يتيح الموقع إمكانية التواصل مع المجلس الاستشاري لمناقشة بعض المسائل المتعلقة بإدارة المعرفة. (www.mmu.edu.my/knowledge).

وتتملك الجامعات بوصفها منظمات تربوية مجتمعية في المقام الأول بنية أساسية معرفية قوية لتأهيل العنصر البشري للعمل في ظل اقتصاد المعرفة بكل

جدارة، رغم أن هذه البنية الممثلة في التخصصات في علوم الحاسب ونظم المعلومات وإدارة المكتبات وعلوم الإدارة قد تحتاج إلى شيء من إعادة التصميم لتواكب التحول من إدارة المعلومات إلى إدارة المعرفة. فمرحلة التمرکز حول إدارة المعلومات كانت تضع جل اهتمامها على الجوانب التقنية للتعامل مع المعلومات، أما مرحلة إدارة المعرفة فتحتاج إلى درجة كبيرة من الموازنة والمواءمة بين العنصر البشري والعنصر التقني للتعامل مع المعلومات، وتحتاج إدارة المعرفة إلى التعامل مع نوعين من المعرفة هما المعرفة الظاهرة (Explicit) والمعرفة التكتيكية (Malhotra، ١٩٩٧م، ص ٢٣).

كما توصل الشمري (١٤٣٠هـ) بعد استعراضه لواقع إدارة المعرفة في بعض الجامعات الأجنبية في مختلف بلدان العالم - كجامعة (موناش) (Monash)، وجامعة (سيدني) (Sydney) في أستراليا، وجامعة (لوفبورة) (Loughborough)، وجامعة (أدنبرة) (Edinburgh) في بريطانيا - إلى أن بعض الجامعات نظرت إلى إدارة المعرفة نظرة تقنية، فوضعت لذلك المراكز والبرامج الحاسوبية لحفظ المعرفة ونشرها كجامعة ولاية (جاكسون) (Jackson)، وجامعة (مينيسوتا دولوث) (Minnesota Duluth)، وجامعة (كنتاكي) (Kentucky) في الولايات المتحدة الأمريكية، وجامعة (لوزان) (Lausanne) في سويسرا، وجامعة (تورونتو) (Toronto) في كندا، وجامعة الوسائط المتعددة (Multimedia) في ماليزيا.

لقد حدّدت نماذج إدارة المعرفة أشكال المعرفة الضمنية والظاهرة عند مختلف المستويات، كمستوى الفرد والمجموعة والمنظمة والمحيط الخارجي لها كنموذج (هدلاند) و(نونাকা) (Hedlund and Nonaka)، ونموذج (جنگ لوان) (Jing Luan)، ومن النماذج ما تناول كيفية تحقيق المنظمة للقيمة السوقية للمعرفة

من خلال جملة من المكونات والمتطلبات كتكوين رأس المال الفكري وغيرها كنموذج (سكانديا) (Skandia)، وبعض النماذج ركّزت على عمليات إدارة المعرفة والعلاقة بينها وآلياتها والعوامل المؤثرة عليها كنموذج (ماركوردت) (Marquardt)، ونموذج (ويج) (Wiig)، ونموذج حجازي، ونموذج نجم، ونموذج (دوفي) (Duffy)، ونموذج (ديفيد سكايرم) (D. skyrme)، ونموذج (ميورا) و(تاكاهاشي) (Miura and Takahashi) لكي تؤكد على مقومات إدارة المعرفة التي لا غنى للمنظمة عنها في سبيل تحقيق العمليات المتعلقة بإدارة المعرفة، ونموذج (ديميرست) (Demerest) الذي يتكون من بناء المعرفة ونشرها واستخدامها وتجميعها وحفظها. وقد اختلفت هذه النماذج في محتوياتها والموضوعات والجوانب التي تناولتها، فمنها ما تناول عمليات إدارة المعرفة، ومنها ما ركّز على مراحل وخطوات تطبيقها وآلياتها وإستراتيجياتها المختلفة (الشمري، ١٤٣٠هـ).

كما أن بعض تلك الجامعات قد نظرت إلى إدارة المعرفة بأنها حقل بحثي جديد يحتاج إلى مزيد من إجراء البحوث والدراسات التي تساعد في تبني هذا المصطلح وتطبيقه، فأُسست لذلك البرامج والمجموعات البحثية والمعاهد المتخصصة لإثراء هذا الموضوع وتسهيل الطريق أمام الجامعات ومختلف المنظمات في اتباع نهج شامل لإدارة المعرفة فيها (الشمري، ١٤٣٠هـ).

لقد أصبح اقتصاد المعرفة حقيقة لكثير من مؤسسات التعليم العالي، حيث إن التطور السريع في المعلومات والاتصالات قد غير الأساس الذي تعتمد عليه إدارة الأعمال، فلم تعد ثروة الأمم في قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد، بل إنها تكمن في ما تمتلكه من أصول فكرية وتراث فكري، وعقليات الأفراد العاملين، ومهاراتهم التي من خلالها تستطيع تلك التنظيمات

تحقيق مزيد من النجاح في سوق عالمي متغير، حيث يتميز عملاؤها بقدراتهم المعرفية الفائقة. وتحتاج الجامعات التي تسعى إلى الأداء المتميز في ظل اقتصاد المعرفة إلى أن تغير قيمها، وأن تستثمر ما لديها من أصول فكرية، ولكي تفعل ذلك ينبغي على الأفراد اكتساب مهارات جديدة تسمح لهم بإدارة واستخدام المعلومات والمعرفة وتحسين قدراتهم الفردية، لأن تحسين القدرات الفردية والتنظيمية هي عوامل رئيسية للنجاح في اقتصاد المعرفة (البلاوي، ١٤٢٦هـ، ص ٢٣٢).

واقع تطبيق إدارة المعرفة في بعض الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية :

لا شك أن بعض عمليات وآليات إدارة المعرفة تمارسها عديد من الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، متمثلة ببعض العمدات والجهات كعمادة البحث العلمي التي تعنى بإنتاج المعرفة، وعمادات تطوير المهارات في الجامعات التي تسعى إلى تطوير الهيئة الأكاديمية والإدارية، وعمادة المكتبات التي تعنى بحفظ المعرفة والاشتراك في قواعد المعلومات، وغيرها من الجهات كحاضنات الأعمال والأندية التقنية والتي تهتم بالابتكار والإبداع.

ومع هذا التطور فإنه توجد تحديات تواجه البرامج التعليمية في قصور العمل التطويري المؤسسي في عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي، وضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال فيما يتعلق بتطوير البرامج التعليمية والتدريبية بما يتلاءم مع سوق العمل، وعدم التوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية في محتويات الخطة الدراسية بما يتلاءم مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل (ندوة التعليم العالي، ٢٠٠٦م، ص ٤).

ولكن دون خطة إستراتيجية واضحة لتطبيق المفهوم

الجديد في الإدارة وهو إدارة المعرفة بمفهومه الشامل وعملياته المتكاملة. وفي الوقت الحاضر سعت بعض الجامعات كجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة أم القرى إلى تأسيس جهات رسمية على مستوى وكالة الجامعة تعنى بالمعرفة وإدارتها للتحويل إلى اقتصاد المعرفة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

جامعة الملك سعود :

لقد كانت جامعة الملك سعود رائدة في إدارة المعرفة لتحقيق رؤية الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة، فأسست الجامعة وكالة أطلق عليها وكالة الجامعة للتبادل المعرفي والتقنية، (www.kett.ksu.edu.sa) وجاءت فكرة قيام الوكالة بمهمة التبادل المعرفي ونقل التقنية لتحقيق الرؤية الجديدة للجامعة في إسهاماتها الوطنية نحو بناء مجتمع المعرفة. وتتمثل رؤيتها في الريادة في بناء ثقافة المعرفة من أجل تنمية مستدامة وتوطين التقنية، كما تتمثل رسالتها في التكامل مع وحدات الجامعة المختلفة من أجل الارتقاء بالجامعة إلى مصاف الجامعات الميزة إقليمياً وعالمياً، وتفعيل ثقافة المعرفة في المجتمع عن طريق إطلاق برامج تطويرية تستجيب لمستجدات العصر، والتعاون محلياً وعالمياً مع المؤسسات المعرفية والخبراء، ونقل التقنية من الجامعة إلى المجتمع بعد توطينها داخل الجامعة. أما البرامج التطويرية فقد قسمت إلى ثلاث مجموعات حسب الأهداف العامة للتطوير وذلك كما يلي:

أولاً - هدف التميز المعرفي: ويضم برنامج معهد الملك عبد الله لتقنية النانو، وبرنامج الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري، وبرنامج مراكز التميز البحثي، وبرنامج الملكية الفكرية، وبرنامج علماء (نوبل)، وبرنامج (المبدعون)، وبرنامج مجتمع المعرفة.

ثانياً - هدف الريادة العالمية: ويضم برنامج الأمير

سلطان بن عبد العزيز العالمي للمنح البحثية المتميزة، وبرنامج استقطاب الأساتذة والباحثين المتميزين، وبرنامج التوأمة العلمية العالمية، وبرنامج استقطاب علماء (نوبل) في جامعة الملك سعود، وبرنامج التعاون العربي.

ثالثاً - هدف الشراكة المجتمعية: ويضم برنامج كراسي البحث، وبرنامج وادي الرياض للتقنية، وبرنامج رواق الرياض للمعرفة، وبرنامج الخريجين، وبرنامج الخطة الوطنية للعلوم والتقنية، وبرنامج الأوقاف الجامعية.

ويرى الباحث إضافة هدف رابع يتعلق بالإشراف على الخطط والبرامج التعليمية في الجامعة، فهذا المقترح يتفق مع رسالة الجامعة التي تنص على التكامل مع وحدات الجامعة المختلفة من أجل الارتقاء بالجامعة إلى مصاف الجامعات المميزة، فالخطط والبرامج التعليمية أساس توليد المعرفة في الجامعة.

جامعة الملك عبدالعزيز:

أسست الجامعة منظومة الأعمال والمعرفة، حيث جاء في موقعها الرسمي على الشبكة العالمية (الإنترنت) (www.alliance.kau.edu.sa): ويكون إنشاؤها وفق مواصفات عالمية، للحصول على المعرفة وتسخيرها للبحث والتطوير والتفوق والإبداع العلمي والعملية، وتعزيز نوعية مخرجات التعليم والبحث في الجامعة، ومواءمة نشاطات الجامعة ومخرجاتها مع المتطلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية، ورفع مستوى تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع قطاع الصناعة والخدمات، ورفع مستوى تدريب الطلاب وإكسابهم الخبرات العملية المطلوبة، وخدمة المجتمع. وتتكون المنظومة من أربع قطاعات تشمل:

١. حقائق المعرفة: أنشئت لتوفر بيئة عمل ذكية ومتكاملة للصناعات والخدمات القائمة على المعرفة، وتمكّن الشركات المقيمة من الاستفادة من أعضاء هيئة

التدريس والطلاب وإمكانيات الجامعة المختلفة، كما تعمل على استقطاب شركات محلية وعالمية رائدة في مجال الصناعات والخدمات القائمة على المعرفة.

٢. بيوت الخبرة: وهي بيوت خبرة متميزة في مجالات متخصصة تقدم خدماتها الاستشارية والبحثية إلى القطاع الخاص والعام بشكل مباشر تحت إشراف الجامعة، وتخدم الصناعات والخدمات القائمة على المعرفة من خلال دعم أعضاء هيئة التدريس لتمكين بيوت الخبرة من خدمة هذه الصناعات.

٣. المعامل المركزية: وهي معامل متخصصة تقوم بعمل الاختبارات التقنية المتقدمة والدراسات التحليلية وتفسيرها، تعنى باستثمار المختبرات والمعامل المميزة وخبرات أعضاء هيئة التدريس والفنيين بالجامعة وتوفير المتطلبات الإدارية والعلمية والقانونية والتنظيمية لتفعيل هذه الإمكانيات لخدمة الصناعات القائمة على المعرفة.

٤. حاضنات الأعمال: هي البيئة المساندة المحفزة للمشاريع المبدعة المبتدئة والقائمة لطلاب وخريجي جامعة الملك عبدالعزيز التي توفرها وتهيئها الجامعة وتزودها بآليات النجاح للنهوض بالصناعات والخدمات القائمة على المعرفة.

جامعة أم القرى:

أنشأت الجامعة عمادة تقنية المعلومات كي تكون نواة لنشر التقنية في أرجاء الجامعة، ولكي تكون عمودها الفقري لتوطين ومواكبة التقنيات الحديثة. وتتمثل أهم أنشطة عمادة تقنية المعلومات في توفير الدعم التقني لكافة منسوبي وطلاب الجامعة، إضافة إلى إعادة هندسة الإجراءات التقليدية بمنظومات برمجية تعمل على ميكنة التعاملات، وتطوير آلية التواصل بين أفراد الجامعة. (<http://uqu.edu.sa/it>).

كما أنشأت الجامعة وكالة الأعمال والإبداع المعرفي، لتضم بين جنباتها معهد البحوث والدراسات الاستشارية، ويتفرع منها إدارة الكراسي العلمية وإدارة بيوت الخبرة، كما تضم الوكالة مركز الابتكارات للأعمال، ويتفرع منها حاضنات الأعمال والريادة، وتضم الوكالة أيضاً إدارة الاستثمار ويتفرع منها وقف الجامعة وشركة الجامعة والمشاريع الاستثمارية، كما استحدثت الوكالة برنامج استقطاب المتميزين والمبدعين، ويتفرع منها برنامج تبني العلماء الحائزين على جائزة الملك فيصل العالمية، ولجنة استقطاب المتميزين من أعضاء هيئة التدريس، ووحدة التعاون الدولي، وحدة التصنيف العالمي. (<http://uqu.edu.sa>). (page/ar/154357).

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن:

تتمتع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالاعتراف الدولي لبرامجها، فبرنامج الهندسة تلقى اعتراف منظمة (ABET)، وبرنامج الإدارة معترف به من منظمة (ACCSB)، وبرنامج كليات الحاسب الآلي معترف به من منظمة (CSAB). كما أنها تعد الجامعة الأولى والوحيدة عربياً المصنفة وحصلت على المرتبة (٣٢٨) عالمياً اعتماداً على تصنيف (ذا-كيوإس وورلد يونيفيرستي رانكينجز) العالمي للمراكز التعليمية العليا، وهي الجامعة السعودية الحكومية التي تستخدم اللغة الإنجليزية في التدريس (موقع الجامعة على الإنترنت).

وبالرغم من أنه لا يوجد في الجامعة وكالة خاصة لإدارة المعرفة، إلا أنها من أعرق الجامعات السعودية في استخدام المعرفة وتوليدها ونشرها. وتستخدم الجامعة نظام التعليم التعاوني بمفهومه الحديث، حيث يقضي الطالب جزءاً من وقته الجامعي في الدراسة في الجامعة والجزء الآخر يقضيه في التطبيق العملي في

مقر العمل، فالعملية التعليمية تتم على مرحلتين؛ الأولى: المعرفة والإدراك للمهارات الأساسية، وهي أمور يمكن تعلمها بالتكرار والاستظهار ويمكن اكتسابها داخل الفصول الدراسية في الجامعة، والمرحلة الثانية: التطبيق والتحليل والتقييم. وهذه المراحل المتقدمة لا يمكن تحقيقها على الوجه الأمثل إلا بواسطة الممارسة العملية وتطبيق المعرفة والإدراك المكتسبين داخل الفصول الدراسية.

وبعد تناول واقع إدارة المعرفة، يلاحظ أنه لا يوجد ارتباط بين إدارة المعرفة في بعض الجامعات السعودية وعمليات تطوير الخطط والبرامج التعليمية في المراحل الجامعية والدراسات العليا، بالرغم من أهميتها في تطوير المعرفة وتطوير مخرجات الجامعة لكي تتلاءم مع المهارات المطلوبة في مجتمع المعرفة.

ومع ما قامت به جامعة الملك سعود والجامعات الأخرى من جهود كبيرة في مجال توفير الأجهزة والتجهيزات التقنية في المعامل وقاعات المحاضرات، وما تستخدمه من برامج تقنية في تسيير الأعمال الجامعية، فإن تلك الجهود لن تحقق أهدافها في الإسهام الفعلي في اقتصاد المعرفة ما لم تركز تلك الجامعات على الخطط الأكاديمية لكلياتها، وتصميم المقررات الدراسية وفقاً لمتطلبات التنمية في المملكة العربية السعودية واحتياجات سوق العمل القائمة على اقتصاد المعرفة.

العوامل المؤثرة في الخطط والبرامج التعليمية:

تواجه العملية التعليمية في الجامعات تحديات تؤثر عليها باستمرار من خلال التطورات العلمية والتقنية التي تؤثر بدرجة كبيرة على نمط التعليم وأساليبه وطرق توصيله للطلبة، كما أن المشكلات اليومية لا يمكن حلها بالأساليب التقليدية. فمستقبل التعليم العالي محكوم بما يسود العالم من متغيرات. ومن المؤثرات التي تعوق بناء المعرفة في الجامعات السعودية

ما يلي:

يحتاجها سوق العمل. (المنيع، ١٩٩٩م، ص ٦٢).

٤. تقاوم الانفصام بين تحصيل المعارف والانتفاع بها في الحياة العملية بصفقتها غاية منشودة، مع غلبة الاستسهال في حيازة المعرفة، حتى أصبح الحائز مستعيراً للمعارف وليس مالِكاً لها، ومن ثم يصبح عاجزاً عن استيعابها أو الإضافة إليها وإثرائها. (حسن، ٢٠٠٦م، ص ٥٣).

٥. أن أي تطوير للعملية التعليمية لا بد أن يكون ضمن إطار السياسة التعليمية في المملكة، ولكن سياسة التعليم مضى عليها حوالي أربعين عاماً، وتخلو موادها -على ما طرأ من تطورات عالمية- مما يراعي تقنية المعلومات والاتصالات التي غيرت وجه العملية التعليمية.

٦. العالم يتطور وتتراكم إنجازاته يوماً بعد يوم فتتبدل محاور اهتماماته، والتقنية تسير التقدم العلمي، والمحتوى العلمي بطيء السرعة في التكيف مع تلك المتغيرات.

٧. وجود حضارة تقود زمامها قوى عالمية تسعى إلى الهيمنة ليس في مجال المال والاقتصاد فقط بل وفي مجال الفكر والثقافة، في الوقت الذي يتم التركيز فيه على التلقين وحفظ المعلومات، دليل ذلك المذكرات التي تباع في مراكز خدمات الطالب التجارية المنتشرة قرب الجامعات.

٨. يستند الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد المعرفة والتنافس القائم على التميز، في الوقت الذي يعتمد فيه معظم اقتصاد المملكة على الموارد الطبيعية.

٩. وجود قطاع خاص يحتاج إلى خريجين ذوي تخصصات ومهارات فنية، في مجتمع تغلب فيه مخرجات التخصصات الإنسانية وقلة التطبيقات العملية.

١. أن الخطط الأكاديمية الجامعية صُممت بحيث تلبي احتياجات الجهات المستفيدة وسوق العمل في الحاضر. فاحتياجات الحاضر قد تغيرت بمؤثرات تطور تقنية المعلومات والتطورات العلمية في العالم، وحيث إن تصميم تلك الخطط لم يتغير بشكل كلي لتواكب تلك التغيرات السريعة، فقد أسهم ذلك في عدم تلبية حاجة سوق العمل من المهارات والمعارف المطلوبة. ومن المفترض أن تصمم الخطط الأكاديمية بناءً على احتياجات الحاضر المتغيرة ومتطلبات المستقبل المنشود.

٢. قصور التطوير في المناهج والوسائل التعليمية عن ملاحقة ما يحدث في الدول المتقدمة والتعامل مع أساليب العصر وتكنولوجياته، مما أدى إلى اتساع الفجوة المعرفية وتداعياتها (حسن، ٢٠٠٦م، ص ٥٣).

٣. بالرغم من أن الجامعات السعودية قد بذلت جهوداً كبيرة في التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، وقد عملت على تجهيز القاعات الدراسية بالسميرة الذكية، إلا أن الطرق التقليدية ما زالت هي السائدة في التدريس، وذلك بسبب مقاومة بعض أعضاء هيئة التدريس للتغيير. فالأساليب التقليدية في طرق التدريس لا تنمي مهارات البحث العلمي والإبداع والابتكار لدى الطلاب، وأكبر دليل على ذلك وجود المذكرات الجامعية في مراكز خدمات الطالب بالقرب من تلك الجامعات. "إن طرق التدريس الجامعي ما زالت تقليدية، حيث تركز على التلقين وحفظ الدروس النظرية والعملية بدلا من التركيز على الإبداع والابتكار. ويتخرج الطالب من مؤسسات التعليم العالي وليست لديه مهارات البحث العلمي ومهارات التعامل مع التقنية التي

وبما أن المعرفة تكمن في عقول البشر فلا بد من وجود علاقة قوية بين إدارة المعرفة في الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، لما لديهم من أبحاث ومعارف متراكمة من خلال تدريس المقررات الدراسية وما تحتويه من معارف؛ لأن المعرفة التي يمتلكها أعضاء هيئة التدريس المتميزون يمكن تحويلها إلى قيمة تنافسية، وهذه المعرفة هي التي تنقل الجامعة من مستويات منخفضة إلى مستويات متقدمة. وقد بدا ذلك جلياً عندما ركزت جامعة الملك سعود على إبراز البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وتكوين مواقع لهم على (الإنترنت) تحتوي على أبحاثهم وأعمال الطلاب. إن الأهداف الرئيسة للجامعة ولسنوات عديدة هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ولكن بوجود المتغيرات الحديثة فإن الباحث يرى أن أهداف الجامعة هي:

١. ابتكار المعرفة ونشرها.
٢. تحقيق الإبداع والابتكار في العملية التعليمية.
٣. خدمة التنمية المحلية وفق معايير عالمية.

الدراسات السابقة:

توجد عديد من الدراسات ذات العلاقة بالمعرفة واقتصاد المعرفة، ولكن الباحث اقتصر على الدراسات التالية:

- دراسة (موس، وآخرين) (Kubacki & Moss, 2007) بعنوان "إدارة المعرفة في التعليم العالي: مقارنة بين ثقافة العمل الفردي والعمل الجماعي" وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على ثقافة العمل الفردي والعمل الجماعي لدى الأكاديميين في كل من سلوفينيا وأستراليا، وتأثيرها على إنتاج البحوث والوسط الأكاديمي. وكان من أبرز نتائج الدراسة أن ثلثي المستجيبين اعترفوا بوجود شعور بالعزلة لديهم، وأن الثلث الباقي لا يشعر بالعزلة في العمل. ويعود الشعور بالعزلة إلى أسباب تنظيمية وتشمل العناصر المادية في

بيئة العمل. كما كشفت الدراسة أن أكثر الأكاديميين السلوفينيين يفضلون العمل مع الزملاء كفريق في البحث أكثر من الأكاديميين الأستراليين، ووجود ارتباط إيجابي بين العمل الجماعي والنشاط البحثي والإنتاجي. وكان من أبرز توصيات الدراسة توفير الغرف المشتركة والأماكن التي من شأنها أن يجتمع الباحثون فيها لتعزيز وجود العلاقات وتبادل المعارف في الوسط الأكاديمي.

- دراسة العتيبي (١٤٢٧هـ) بعنوان "إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى": وقد أظهرت الدراسة عدداً من النتائج منها: أن الجامعة لا تعطي الأولوية لإدارة المعرفة. وأن تداول مصطلح إدارة المعرفة يجري في الجامعة بشكل محدود. وقد أوصت الدراسة بما يلي:

١. أن تتبنى الجامعة إدارة المعرفة، بحيث تكون من أهم أولوياتها.
٢. رسم الإستراتيجية المناسبة لإدارة المعرفة في الجامعات.
٣. نشر ثقافة المعرفة وغرس الرؤيا المعرفية لدى الأفراد.
٤. توظيف التقنية الحديثة في نظم المعلومات.

- دراسة (شودري و هيغينز) (Chaudhry and Higgins, 2001) بعنوان "تعليم إدارة المعرفة": استهدفت الدراسة التعرف على مدى تخصيص الجامعات أقساماً خاصة بإدارة المعرفة، ومدى نشر ثقافة المعرفة من خلال إنشاء برامج لتدريسها في الجامعات. وهي دراسة مسحية للأقسام ذات العلاقة بإدارة المعرفة في جامعات كل من: أستراليا، وكندا، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا. وقد توصلت إلى النتائج التالية:

١. أن (٤٠٪) من كليات المعلومات والنظم، و(٣٥٪)

من كليات الأعمال، و(١٤٪) من كليات الحاسب الآلي، و(١١٪) من بقية التخصصات في عينة الدراسة تقدم مادة في إدارة المعرفة.

٢. أن معظم الجامعات في عينة الدراسة تقدم مادة في إدارة المعرفة في مرحلة الدراسات العليا.

٣. أن الموضوعات للمقدمة في إدارة المعرفة تتناول جوانب عدة منها: أسس إدارة المعرفة، وتقنية إدارة المعرفة، وعمليات إدارة المعرفة، وتطبيق إدارة المعرفة، وإستراتيجية إدارة المعرفة.

- دراسة (Kostas...et al, 2006) بعنوان "تحليل قيمة المعرفة القائدة للتغيير": هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوار الرئيسة لإدارة المعرفة في المؤسسات، والعلاقة بين إدارة المعرفة والابتكار. ومن أبرز نتائج الدراسة: أن إدارة المعرفة في المؤسسات تسعى إلى تعزيز الجوانب الرئيسة التالية: إدارة الأصول الفكرية، والكفاءة التشغيلية، والميزة التنافسية، والتحسين المستمر، والتعلم المنظمي، والابتكار في مجال المنتجات والخدمات، وسرعة الوصول إلى السوق، وأن هناك علاقة قوية بين إدارة المعرفة والابتكار، فالممارسات الناجحة لإدارة المعرفة كالحصول على المعرفة الجديدة وتنفيذ منتجات وعمليات جديدة وغيرها كلها مسائل داعمة لعملية الابتكار والإبداع في المؤسسات. وكان من توصيات الدراسة: أنه يجب على الشركات أن تبتكر وأن تدعم قدرتها على التعلم والتكيف والتغير من أجل البقاء في عالم المنافسة، وأن الممارسات الناجحة لإدارة المعرفة تحتاج إلى جهود تكاملية وتوفير بني تحتية لدعم عمليات الابتكار والإبداع (الشمري، ١٤٣٠هـ).

- دراسة (أوليفر) (Oliver, 2003) بعنوان "نحو فهم لممارسة إدارة المعرفة في بيئة أكاديمية": تطرقت الدراسة إلى أهمية ممارسة المعرفة في الجامعة من خلال: البيئة الجامعية، والبيئة التحتية التقنية،

وعمليات المعرفة، واستعمال مقياس للمعرفة. وأجريت الدراسة في جامعة (سدني) في أستراليا على الموظفين الأكاديميين (دائمين، وعقود مؤقتة). وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. وجود اختلاف بين أهمية إدارة المعرفة وبين تطبيقها، فمع أن الموظفين يدركون أهمية وجود بيئة تنظيمية مناسبة لممارسة إدارة المعرفة إلا أن عمليات تطبيقها منخفضة.

٢. أهمية التقنية لتطبيق إدارة المعرفة، وأن البنى التحتية التقنية لديها إمكانية لتسهيل عمليات إدارة المعرفة وتهيئة بيئة مناسبة للحصول على المعرفة أو المشاركة فيها.

٣. وجود مستوى منخفض في تطبيق عمليات إدارة المعرفة يؤدي إلى وجود فجوات معرفية ناتجة عن عدم القدرة على توليد المعرفة ونشرها.

٤. تحويل المعرفة الضمنية يحدث في المنظمة ضمن مناخ من التشجيع والتجريب والود، والحاجة ماسة إلى وجود مقياس للمعرفة يراقب باستمرار ويعدل إستراتيجيات المعرفة مع الوقت.

دور إدارة المعرفة في جودة منظومة التعليم:

ترتبط إدارة المعرفة بتكيف وبقاء وجدارية المنظومة في مواجهة التغييرات (البلاوي، ١٤٢٦هـ، ص ٢٣٢)، ويتم ذلك من خلال:

١. تحسين عملية البحوث العلمية.

٢. تحسين الخدمات الطلابية.

٣. تحسين الخدمات الإدارية.

٤. تحسين عملية التخطيط الإستراتيجي.

٥. تحسين عملية تطوير المناهج.

ويتمثل دور إدارة المعرفة في تطوير المناهج الدراسية فيما يلي:

١. تحسين جودة المناهج والبرامج من خلال تحديد الممارسات وترشيدها المخرجات والنتائج.
 ٢. تعجيل إجراء عملية مراجعة المناهج.
 ٣. تفعيل عملية التنمية للكلية الجديدة.
 ٤. تحسين الخدمات الإدارية المرتبطة بعملية التدريس والتعلم.
 ٥. تكامل الخبرات التعليمية السابقة مع الحديثة.
 ٦. تطوير عملية التخطيط والتطوير الخاصة بالمناهج.
- ومما يلاحظ من النماذج والدراسات السابقة أن إدارة المعرفة فيها لم تشمل الخطط والبرامج التعليمية، ولذلك فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في أنها سلطت الضوء على الخطط والبرامج التعليمية لأهميتها في توليد المعرفة ونشرها.

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. لقد ركزت الجامعات السعودية على إدارة المعرفة الخارجية مثل مراكز التميز البحثي، واستقطاب الأساتذة والباحثين المتميزين، وبرنامج التوأمة العلمية العالمية، وكراسي البحث العلمي، والخدمات القائمة على المعرفة، وحاضنات الأعمال، وتوفير البيئة التقنية. وهي جوانب أساسية ومهمة لتوليد المعرفة، وبالرغم من أهميتها إلا أن الجامعات السعودية لم تركز بعد على مواطن المعرفة الداخلية المتمثلة في تطوير الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية.
٢. ركزت الجامعات السعودية اهتماماتها على المعرفة الضمنية وهي المعرفة الكامنة في عقول الخبراء وأعضاء هيئة التدريس ومن تستفيد منهم الجامعات من الخارج، من خلال إنشاء وكالات خاصة لإدارة المعرفة، وهي أمور ضرورية

للتحول إلى اقتصاد المعرفة، ولكن الجامعات في حراكها التطويري لم تركز على المعرفة الظاهرة الموثقة في الخطط والبرامج التعليمية من حيث تطويرها وتغييرها؛ لكي تلائم احتياجات التنمية في ظل التطورات التقنية الحديثة، وأن ما تم في هذا الصدد من جهود كبيرة لتحقيق جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية لم يمس حتى الآن التطوير الداخلي لمحتويات المقررات والتخصصات، فربما تكون البرامج والكلية معتمدة أكاديمياً، ولكن مخرجاتها قد تسهم في زيادة نسبة بطالة الخريجين في المجتمع.

٣. توجد فجوة بين إدارات المعرفة في الجامعات السعودية والخطط والبرامج التعليمية في تلك الجامعات.

النموذج المقترح لإدارة المعرفة في الجامعات السعودية :

إن من متطلبات تطبيق إدارة المعرفة أن يكون الهيكل التنظيمي لإدارة المعرفة مرناً وأفقياً، وليس رأسياً هرمياً، وأن تكون هناك قيادة واعية مهتمة بتطبيق إدارة المعرفة، ومشجعة لتبادل المعلومات. وأن تكون الثقافة التنظيمية مواتية لتطبيق إدارة المعرفة، فتتطوي على القيم التي تشجع التعلم الذاتي والحرص على الاستفادة من الآخرين والتعلم منهم.

وفي ضوء الاتجاه العالمي نحو التركيز على إدارة المعرفة واقتصاد المعرفة، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة التخصصات الجامعية الحالية في ضوء إدارة المعرفة بوصفها آلية لاقتصاد المعرفة، ووضع البرامج التعليمية التي تسهم في تطوير الثقافة المجتمعية نحو إدراك مفهوم إدارة المعرفة، وتفعيل العمليات الخاصة بها (التنظيم/ التوليد/ التداول والمشاركة)، واستحداث تخصصات جديدة مبنية على أساس أن إدارة المعرفة

١. مراجعة وتقويم الخطط الأكاديمية والمقررات الدراسية بنظرة شمولية في ضوء التطورات العلمية والتقنية والاحتياجات المحلية، والحد من الإضافات الجانبية للخطط الأكاديمية القديمة.

٢. إقامة ورش عمل يشارك فيها القيادات الإدارية وأعضاء هيئة التدريس والطلبة ورجال الأعمال والجهات المستفيدة لتحديد المهارات المطلوبة في سوق العمل وتطوير الخطط والبرامج التعليمية وفقاً لذلك.

٣. تطوير المعرفة من خلال إدخال تعديلات جوهرية على أساليب التدريس وطرائقه، مع استخدام نظام إدارة التعلم الإلكتروني (LMS) والتعلم الافتراضي في العملية التعليمية.

٤. توفير بنية تقنية مناسبة في داخل قاعات المحاضرات مع الصيانة المستمرة لها، وإتاحة (الإنترنت) لأعضاء هيئة التدريس والطلبة لا سلكياً في أي مكان في الحي الجامعي وخارجه.

٥. إنشاء تخصصات جديدة تسهم في تطوير المعرفة ذات العلاقة بالموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية مثل: مواد الخام من النفط والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى وتحويلها إلى منتجات تخدم احتياجات المجتمع.

٦. استخدام نظام التعليم التعاوني في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، حيث يقضي الطالب جزءاً من حياته الدراسية في الجامعة والجزء الآخر في مقر العمل لتبادل المعرفة بين العمل والجامعة مع وربط النظرية بالتطبيق.

٧. دمج تقنية الحاسب في تدريس المقررات الدراسية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، والاستخدام المكثف للحاسب الآلي بالنسبة للطلبة لتطوير المعرفة في المقررات الدراسية.

حقل معرفي مستقل له فلسفته ونظرياته وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، وله عناصره التي تركز على الإدارة والتكنولوجيا والعنصر البشري وهو أهمها.

وبعد دراسة النماذج الخاصة بإدارة المعرفة، فإنه لا يوجد نموذج يمكن تبنيه كلياً من النماذج السابقة، ولكن هذه النماذج كانت الأساس في تصميم النموذج المقترح الذي يكمل النماذج بإضافة الخطط والبرامج التعليمية محوِّراً لإدارة عمليات المعرفة، حيث توجد علاقة تبادلية بين الخطط والبرامج التعليمية في الجامعة وجميع مكونات المعرفة في النموذج، وهذه العلاقة مفقودة في النماذج المذكورة. فبعد دراسة نماذج إدارة المعرفة والدراسات السابقة والجهات المعنية بإدارة المعرفة في بعض الجامعات السعودية، اتضح أن الخطط والبرامج التعليمية حلقة مفقودة في تلك النماذج والإدارات، مما جعل الباحث يقدم النموذج المقترح الذي يتميز بسهولة ومرونته للتطبيق في الجامعات السعودية بيسر ودون تكاليف مالية عالية. ويرتكز النموذج المقترح في دمج الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية لتكون محوِّراً أساساً لما هو موجود في الجهات المعنية بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية.

الهدف من النموذج المقترح:

يتمثل الهدف من النموذج المقترح في ربط الخطط والبرامج التعليمية بأنشطة الجهات المسؤولة عن إدارة المعرفة في الجامعات السعودية، وذلك لتحقيق التكامل مع وحدات الجامعة المختلفة من أجل الارتقاء بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية.

متطلبات تنفيذ النموذج المقترح:

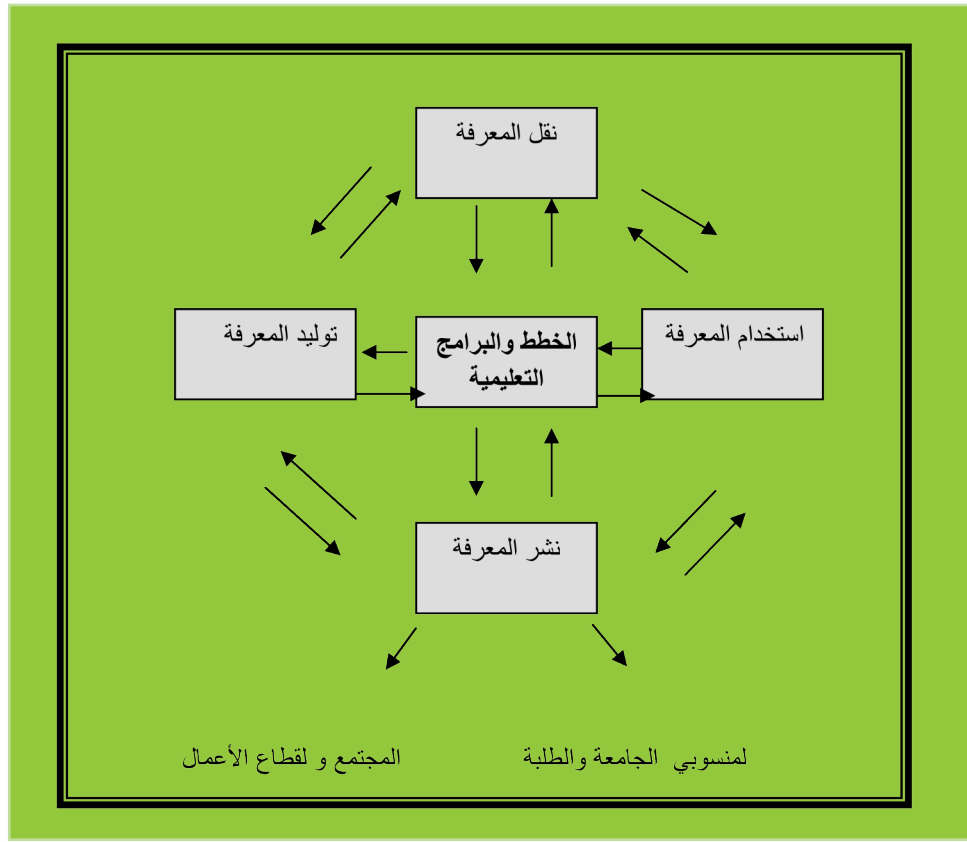
لكي تكون لإدارة المعرفة في الجامعات السعودية علاقة تبادلية مع الخطط والبرامج التعليمية لتحقيق مواءمة التخصصات الجامعية مع اقتصاد المعرفة وسوق العمل المحلية، فإنه لا بد من توافر المتطلبات التالية:

٨. تشجيع الاستثمار في المعرفة، حيث توجد علاقة قوية بين التنمية وتوليد المعرفة في عصر المعلومات والاتصالات، إذ أصبح الاستثمار في مجال المعرفة أحد العوامل التي ترفع الإنتاجية كما تزيد من فرص العمل.

٩. زيادة الاستثمار في أعضاء هيئة التدريس، بحكم أنهم يمثلون رأس المال الفكري والمورد الأساس في الجامعة لكي يمكن تفعيل اقتصاد المعرفة في المجتمع.

آليات تنفيذ النموذج:

يمكن للجامعات السعودية أن تستفيد من هذا النموذج من خلال دمج الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية في الجامعات بالجهات المعنية بإدارة المعرفة من خلال النموذج المقترح، حيث إنه يتوافق مع أهداف إدارات المعرفة في الجامعات السعودية، من خلال الخطوات التالية:



النموذج المقترح لإدارة عمليات المعرفة في الجامعات السعودية :

١. نقل المعرفة الضمنية والظاهرة للجامعة، واستخدامها في المراكز البحثية وفي تطوير الخطط الأكاديمية والبرامج التعليمية في الجامعة لتحقيق التكامل بين مصادر المعرفة في الجامعة.

٢. نشر المعرفة داخل الحرم الجامعي، وفي جميع إدارات الجامعة وكياناتها ولجميع منسوبيها، ونشرها خارج الجامعة لكي تستفيد منها قطاعات أخرى.

٣. مراجعة احتياجات سوق العمل والتطورات العلمية العالمية لتطوير المعرفة في الخطط الأكاديمية والمقررات الدراسية وفق معايير علمية.

٤. ربط الخطط والبرامج التعليمية بالجهات المعنية بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية يساعد على توطيد المعرفة، مع بناء معرفة جديدة تستفيد منها الجامعة ومؤسسات المجتمع لإنتاج اقتصاد قائم على المعرفة. وتعد التخصصات والبرامج التعليمية في الجامعة المصدر الأساس في توليد تلك المعرفة، بالإضافة إلى ما يتم توليده من خلال المراكز البحثية في الجامعة.

٥. تحديث الخطط والبرامج التعليمية بما يؤدي إلى تجدد المعرفة ونقلها واستخدامها ونشرها وتوليدها.

٦. التنسيق بين وكالة الشؤون التعليمية في الجامعات السعودية بالإدارات المعنية بإدارة المعرفة في تلك الجامعات بإنشاء إدارة خاصة بتطوير المعرفة في الخطط والبرامج التعليمية تضم ممثلين عن الأقسام العلمية والإنسانية، وترتبط هذه الإدارة بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية.

٧. دمج الخطط والبرامج التعليمية بالجهات المعنية بإدارة المعرفة في الجامعات السعودية، فهذا الدمج لا يضيف أعباء مالية أو إدارية كبيرة على الجامعات، وبه يتحقق تطوير إدارة المعرفة بمفهومها الشامل لما هو موجود حالياً في الجامعات السعودية.

ويوصي الباحث بتطبيق النموذج المقترح، حيث روعي أن يكون سهلاً ومرناً وقابلًا للتنفيذ دون إضافة أعباء أو تكاليف مالية عالية.



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

المراجع References

- البلاوي، حسين، وحسين سلامة عبد العظيم. (١٤٢٦هـ)، إدارة المعرفة: مستقبل التعليم في مجتمع المعرفة، الرياض، دار الصولتية.
- حجازي، هيثم. (٢٠٠٥ م)، قياس أثر إدراك إدارة المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه بناء أنموذج لتوظيف إدارة المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، ٢٥-٢٧ نيسان ٢٠٠٥م، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.
- حسين، سمير محمد. (٢٠٠٦م)، الجودة وتحدياتها في التعليم الجامعي، المؤتمر السنوي الثالث عشر: الإرشاد النفسي من أجل التربية المستدامة، مج ١، جمهورية مصر العربية.
- الخالدي، حسن محمد. (٢٠٠٨م)، مستوى تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في اتحاد كرة القدم من وجهة نظر الإداريين، مجلة القراءة والمعرفة، ع ٧٨، جمهورية مصر العربية.
- الحربي، محمد محمد. (١٤٣٠هـ)، إستراتيجية مقترحة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية.
- طاشكندي، زكية. (١٤٢٨هـ)، إدارة المعرفة: أهميتها ومدى تطبيق عملياتها من وجهة نظر مديرات الإدارات والمشرفات الإداريات في إدارة التربية والتعليم في مدينة مكة المكرمة وحفاظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- العتيبي، خالد عبدالله. (١٤٢٧هـ)، إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية، دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- السويدي، جمال. (٢٠٠٤م)، تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة، ط ١، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- السيد، أحمد البهي. (١٩٩٨م)، دراسة تحليلية لأنماط الإستراتيجيات المعرفية لدى تخصصات مختلفة من طلاب المرحلة الجامعية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية في طنطا: التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين، جمهورية مصر العربية.
- الشمري، تركي. (١٤٣٠هـ)، إدارة المعرفة في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: نموذج مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعات الملك سعود.
- الشمري، انتظار، ومعتز الدوري. (٢٠٠٤م)، إدارة المعرفة ودورها في تعزيز عملية اتخاذ القرار الإستراتيجي، المؤتمر السنوي العلمي الرابع ٢٦-٢٨ نيسان ٢٠٠٤م، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.

الصاوي، ياسر. (١٤٢٧هـ)، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.

نصار، سامي. (٢٠٠٥م)، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، ط١، رام الله، الدار المصرية اللبنانية.

معاينة، عادل سالم موسى. (٢٠٠٨م)، إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية، دراسات المعلومات، العدد الثالث، سبتمبر.

المنيع، محمد عبدالله. (١٩٩٩م)، توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية والشاملة في المملكة، الندوة الجامعية الكبرى: الجامعة ومثوية التأسيس - المحور التربوي - السعودية.

المنيع، محمد عبد الله. (١٩٨٨م)، دراسة تحليلية لأعداد خريجي التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية، حولية كلية التربية، قطر، س ٦، ع ٦.

ندوة التعليم العالي في دول مجلس التعاون الواقع والمستقبل. (٢٠٠٦م)، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥، الكويت.

موقع جامعة الملك فهد على الإنترنت.

Alavi & Liedner Morgen. Gareth.(1997.) Images of Organization. Thousand Oaks: Sage Publications.

Barnes. Stuart (ed.) (2002). Knowledge Management Systems: Theory & Practice. London: Thomson Learning.

Chaudhry Abdus Satter and Higgins Susan Ellen (2001) perspectives on Education for Knowledge Management , council and General conference; 67th conference programmed and proceeding. Boston , MA August 1625-.

Kostas. Metaxiotis and John Psarras (2003) .Applying Knowledge Management In High Education: the Creation of a Learning Organization , Journal of Information and Knowledge Management. Vol 2 , No 4

Kostas Metaxiotis and John Psarras(2006). Analysing the value of knowledge management leading to innovation. Knowledge Management Studies. Vol. 1, Nos. 12/.

Moss Gloria ; Krzysztof Kubacki; Marion Harsh and Rod Gunn (2007). Knowledge Management in Higher Education a comparison of individualistic and collectivist cultures. European Journal of Education. Vol 42 No 3.

Malhorta . Y (1997) Knowledge Management in inquiring organization Brint institute on Knowledge.

petrides. Lisa and Nodine Thad R(2003) .Knowledge Management in Education: Defining the Landscape . prepared by Institute for study of Knowledge Management in Education half moon Bay . CA. Support provided by sun Microsystems . Santa Clara CA.

Swanstrom . Edward . (2002). "Economic – based knowledge Management".

www.uky.edu/BusinessEconomics/dssakba/kikm.htm.

www.d.umn.edu/kmc

www.jsuums.edu/~jsuoaa/quantum.

www.cs.toronto.edu/km .

<http://uqu.edu.sa/it>.

<http://uqu.edu.sa/page/ar/154357>.

www.mmu.edu.my/knowledge

www.km-svr.sims.monash.edu.au.

www.jsuums.edu/~jsuoaa/quantum.

Research
**Relation of Knowledge Management to the
Development of Academic Plans and Educational
Programs in Saudi Universities: Suggested Model**

**Prof. Dr Mohamed Abdallah Almannie Professor of
educational administration
King Saud University
eduuct@gmail.com**

Abstract

Academic plans and educational Programs are considered the back bone of transfer and creation of knowledge, and the development of knowledge depends on the development of educational programs. There are several sources of information in higher educational institution which constitute the basis of knowledge.

Educational programs provide the knowledge that should be developed in order to have relevant skills and practices to the needs of public and private sectors. Saudi Universities has established several centers for managing and acquiring creating knowledge such as: research chairs and center of excellence and established international connections for the development of knowledge, but academic plans and educational programs, which the basis of knowledge, face slow development. This study aimed to suggest a model to integrate educational programs within the knowledge management in the university.

The study revealed the following results:

1. Saudi universities emphasis upon external knowledge such as: research centers, acquiring distinguish researchers and professors, research chairs and center of excellence, but less emphasis upon academic plans and educational programs.
2. There was a gap between knowledge management centers and educational programs at the university, therefore, a model was suggested to fil this gap for better development of knowledge.
3. Saudi universities made great efforts to get accreditation and international recognition, which is very important, but effort still far behind the development of the internal content of courses in educational programs, These programs in the universities may be accredited, but some of their graduates may increase unemployment.

It is suggested to implement the model for it is designed to be simple, flexible without high efforts and finance.